الاقتصاديات النامية (اقتصاديات دول العالم الثالث)

يُعدّ تصنيف الدول إلى فئات اقتصادية جانبًا أساسيًا من جوانب الاقتصاد الكلي العالمي، إلا أن تعريف "الاقتصاد النامي" لا يزال غير ثابت ويخضع لمعايير مؤسسية متباينة. وبشكل عام، يتميز الاقتصاد النامي – الذي يُشار إليه غالبًا بالدول الأقل نموًا أو الأسواق الناشئة – بانخفاض مستوى المعيشة، وقاعدة صناعية متخلفة، ومؤشر تنمية بشرية منخفض مقارنةً بالدول الأخرى. وعلى عكس الاقتصادات المتقدمة، التي بلغت مرحلة استهلاك جماهيري واسع ونضج تكنولوجي، فإن الاقتصادات النامية عادةً ما تكون في مرحلة انتقالية من التحول الهيكلي.

وقد تطورت المصطلحات نفسها. فبينما كانت العقود السابقة تستخدم ثنائية "العالم الأول" و"العالم الثالث"، يُفضّل الخطاب الاقتصادي الحديث مصطلحات مثل "الجنوب العالمي" أو "الأسواق الناشئة" لتعكس الطبيعة الديناميكية لهذه الاقتصادات. يصنف البنك الدولي حاليًا الاقتصادات بناءً على إجمالي الدخل القومي للفرد، وهو مقياس مفيد ولكنه غالبًا ما يحجب أوجه عدم المساواة الهيكلية العميقة والقصور المؤسسي الذي يميز العالم النامي.

1-الخصائص الرئيسية للاقتصادات النامية

على الرغم من وجود تباين بين الدول النامية، إلا أن هناك العديد من السمات الهيكلية المشتركة التي تُلاحظ على نطاق واسع في أدبيات التنمية.

انخفاض دخل الفرد

تُعدّ السمة الكمية الأبرز هي انخفاض دخل الفرد. وهذا يُحدّ من قدرة السكان على الادخار والاستثمار، مما يُؤدي إلى دوامة الفقر. ووفقًا لتصنيفات البنك الدولي للسنة المالية 2023، تُعرَّف الاقتصادات منخفضة الدخل بأنها تلك التي يبلغ دخلها القومي الإجمالي للفرد 1085 دولارًا أمريكيًا أو أقل. ويُقيّد هذا القيد المالي هامش السياسة المالية المتاح للحكومات التي تسعى إلى تمويل البنية التحتية العامة.

الاعتماد على القطاع الأولي

غالبًا ما تُظهر الاقتصادات النامية اعتمادًا مُفرطًا على الزراعة واستخراج المواد الخام. ففي العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا، يُوظّف القطاع الزراعي غالبية القوى العاملة، ولكنه يُساهم بنسبة أقل بكثير في الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض الإنتاجية ونقص الميكنة. يُعرّض هذا الاعتماد هذه الاقتصادات لتقلبات أسعار السلع العالمية، وهي ظاهرة تُعرف غالبًا باسم "لعنة الموارد."

النمو السكاني السريع

غالبًا ما تُظهر الاتجاهات الديموغرافية في الاقتصادات النامية ارتفاعًا في معدلات المواليد وانخفاضًا في معدلات الوفيات، مما يؤدي إلى نمو سكاني سريع. وبينما يُمكن أن يُوفر وجود شريحة كبيرة من الشباب "عائدًا ديموغرافيًا"، فإنه في الوقت نفسه يُشكّل ضغطًا هائلًا على الأنظمة التعليمية والبنية التحتية للرعاية الصحية وأسواق العمل لتوفير فرص عمل كافية.

2-مؤشرات تقييم وضعية الاقتصاديات النامية

يتطلب تقييم وضع الاقتصادات النامية نهجًا متعدد الأبعاد يتجاوز مجرد قياس الناتج المحلي الإجمالي. وتُعطى الأولوية لثلاثة مؤشرات رئيسية:

الناتج المحلي الإجمالي للفرد: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP per capita) هو مقياس اقتصادي أساسي يُحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي لدولة ما على عدد سكانها، مما يعكس متوسط الإنتاج الاقتصادي للفرد الواحد خلال فترة زمنية محددة (عادةً سنة). يُستخدم هذا المؤشر لتقييم مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية

مؤشر التنمية البشرية: وضعته الأمم المتحدة، ويجمع بيانات عن متوسط العمر المتوقع، والتعليم (متوسط سنوات الدراسة)، ومؤشرات الدخل. عادةً ما تتراوح درجات الاقتصادات النامية بين 0.550 و0.699 (تنمية بشرية متوسطة) أو أقل من 0.550 (تنمية بشرية منخفضة).

معامل جيني: يقيس هذا المعامل عدم المساواة في الدخل. غالبًا ما تُظهر الاقتصادات النامية معاملات جيني مرتفعة، مما يشير إلى تفاوت كبير بين النخبة الثرية وعامة السكان.

معامل جيني (Gini Coefficient) هو مقياس إحصائي يقيس درجة عدم المساواة في توزيع الدخل أو الثروة داخل مجتمع أو دولة، حيث يتراوح بين 0 (مساواة تامة) و1 (عدم مساواة تامة). يُستخدم على نطاق واسع في الاقتصاد والسياسات الاجتماعية لتقييم عدالة التوزيع، ويُحسب بناءً على منحنى لورنز الذي يُظهر النسبة التراكمية للسكان مقابل النسبة التراكمية للدخل.

3-المشهد الاقتصادي الكلي الحالي للاقتصاديات النامية

اتجاهات النمو والتوقعات

استقر النمو الاقتصادي العالمي على نمط وصفته الأونكتاد بأنه "الوضع الطبيعي المنخفض الجديد". فبعد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة 2.8٪ في كل من عامي 2023 و2024 – وهو أقل من متوسط الفترة 2015–2019 البالغ 3٪ – يتوقع البنك الدولي أن يتباطأ النمو العالمي إلى 2.6٪

بنهاية عام 2026 قبل أن يرتفع بشكل طفيف إلى 2.7٪ في عام 2027. وإذا تحققت هذه التوقعات، فسيمثل العقد الحالي أضعف عقد للنمو العالمي منذ ستينيات القرن الماضي.

وفي ظل هذا السياق العالمي المتباطئ، لا تزال الاقتصادات المتقدمة تتفوق على الاقتصادات النامية، وإن كانت الفجوة تتقلص. فقد نما الاقتصاد النامي بنسبة 4.3٪ في عام 2024، وهي نسبة ثابتة مقارنة بالعام السابق، إلا أن هذا يخفي تبايناً كبيراً بين المناطق. لا تزال جنوب آسيا المنطقة الأسرع نموًا بنسبة متوقعة تبلغ 6.6% في عام 2025، بينما تعاني أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من تباطؤ النمو لتصبح المنطقة الأبطأ نموًا في العالم بنسبة 2.1% فقط. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو البلدان منخفضة الدخل 5.6% في الفترة 2026–2027، مدعومًا بتحسن الطلب المحلي، وانتعاش الصادرات، وانخفاض التضخم.

ومع ذلك، يكمن القلق الأكبر في ما إذا كانت معدلات النمو هذه كافية لتضييق فجوة الدخل مع الاقتصادات المتقدمة. فمن المتوقع أن يبلغ نمو نصيب الفرد من الدخل في الاقتصادات النامية 3% فقط في عام 2026، أي أقل بنحو نقطة مئوية واحدة من متوسطه للفترة 2000–2019. وبهذا المعدل، لن يصل نصيب الفرد من الدخل في الاقتصادات النامية إلا إلى 12% من مستويات الاقتصادات المتقدمة. علاوة على ذلك، فبينما تعافت جميع الاقتصادات المتقدمة تقريبًا إلى مستويات الدخل ما قبل الجائحة بحلول نهاية عام 2025، بقي ربع الاقتصادات النامية تقريبًا دون تلك المستويات.

البلدان الأقل نمواً: فجوة مستمرة

يُعدّ الوضع حرجاً للغاية بالنسبة للدول الـ 44 التي صنّفتها الأمم المتحدة كأقل البلدان نمواً. تتوزع هذه الدول في أفريقيا (32 دولة)، وآسيا (8 دول)، والمحيط الهادئ (3 دول)، ومنطقة البحر الكاريبي (دولة واحدة)، وتواجه تحدياً مزدوجاً يتمثل في تسريع النمو مع توفير فرص عمل كافية وذات جودة عالية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة بسرعة.

بلغ متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً 1% فقط في عام 2024، مما زاد من تخلفها عن الاقتصادات النامية الأخرى. ويتناقض هذا بشكل صارخ مع هدف النمو البالغ 7% الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتبلغ إنتاجية العمل في أقل البلدان نمواً 11 ضعفاً مقارنةً بمتوسط إنتاجية العمل في الاقتصادات المتقدمة، بينما يعيش أكثر من 30% من العاملين في أقل البلدان نمواً تحت خط الفقر، وهي نسبة تتجاوز 75% في بعض البلدان. ومما يزيد هذه التحديات تعقيداً، أن أقل البلدان نمواً مُطالبة باستيعاب ما يقرب من 13.2 مليون باحث عن عمل جديد سنوياً حتى عام 2050، مع رفع الإنتاجية في الوقت نفسه بما يكفي لرفع مستويات الدخل.

4–إعادة النظر في استراتيجية التنمية

نموذج التصنيع المتعثر

لعقود طويلة، تمحور النموذج السائد لنجاح التنمية حول التصنيع الموجه للتصدير. وقد بدت تجارب اقتصادات شرق آسيا، وما تلاها من نجاح تاريخي للصين في الحد من الفقر، وكأنها تؤكد صحة استراتيجية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية من خلال صادرات المنتجات المصنعة. إلا أن عدة تطورات حديثة قوضت فعالية هذا النموذج.

فقد جعلت التغيرات التكنولوجية قطاع التصنيع أكثر كثافة في رأس المال والمهارات مقارنةً بالعقود السابقة، مما قلل من قدرته على استيعاب العمالة. كما أدى التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي إلى تقليص قدرة التصنيع على خلق فرص عمل للعمال ذوي المهارات المتدنية، في حين ازداد تركيز الإنتاج في عدد محدود من الدول. وفي الوقت نفسه، ومع ارتفاع دخول الدول المتقدمة، تحولت أنماط الاستهلاك من السلع المصنعة إلى الخدمات، مما قلل من حصة التصنيع في الناتج العالمي.

ويرى داني رودريك وجوزيف ستيغليتز أن هذه التوجهات قد غيرت بشكل جذري مشهد التنمية. يلاحظ الباحثون أن "قدرة الدول النامية على استيعاب العمالة تراجعت بالتزامن مع تضاؤل ميزتها النسبية". ويُشير هذا إلى دلالة واضحة: فالنمو القائم على التصنيع، الذي أحدث تحولاً جذرياً في شرق آسيا، قد لا يُوفر المسار نفسه للدول النامية المتأخرة اليوم.

وعود ومخاطر النمو القائم على الخدمات

استجابةً لهذه التحولات الهيكلية، ازداد التركيز على الخدمات كمسار بديل لتحقيق الازدهار. وتُمثل الخدمات الآن ما يقارب نصف الناتج الاقتصادي في الدول الأقل نمواً، مدفوعة جزئياً بالتحول الرقمي. ومن السياحة والنقل إلى الخدمات المالية والخدمات الرقمية، أثار توسع هذا القطاع تكهنات بأن الدول النامية قد "تتجاوز" مرحلة التصنيع التقليدية.

ويُقدم تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً لعام 2025 الدراسة الأكثر شمولاً حتى الآن لهذه الفرضية. ويُشير التقرير إلى أنه على الرغم من أن الخدمات تستوعب بالفعل العمالة، إلا أن معظم وظائف الخدمات في أقل البلدان نمواً لا تزال منخفضة المهارة والإنتاجية، وتتركز في أنشطة غير رسمية. تُوظّف الخدمات التجارية، بما فيها تجارة التجزئة وإصلاح المركبات، ما يقارب أربعة من كل عشرة عاملين في قطاع الخدمات، بينما يبقى القطاع الزراعي أكبر قطاع مُوظِّف بنسبة 48.6% من إجمالي الوظائف.

أما القطاع الأكثر ديناميكية، وهو الخدمات الرقمية، فلا يزال بعيد المنال تقريبًا. فعلى الرغم من كونه المكوّن الأسرع نموًا في تجارة الخدمات العالمية، لا تُمثّل الدول الأقل نموًا سوى 0.16% من الصادرات العالمية في هذا القطاع، وهي أدنى نسبة منذ بدء تسجيل البيانات. علاوة على ذلك، تتركز هذه الصادرات في عدد محدود من الدول، هي بنغلاديش وإثيوبيا والسنغال ونيبال وكمبوديا وأوغندا، وفي قطاعات محدودة كالاتصالات وخدمات الحاسوب.

ويخلص التقرير إلى نتيجة قاطعة: الخدمات ليست طريقًا مختصرًا للتنمية. فهي لا تُسهم في التحوّل الهيكلي إلا إذا كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتصنيع والزراعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى، وإذا ما دُعمت بالاستثمار في المهارات الرقمية والبنية التحتية. وكما تُؤكّد الأمينة العامة للأونكتاد، ريبيكا غرينسبان، "بدون وجود استراتيجيات وطنية متماسكة وبيئة عالمية مُواتية، فإنّ القوى نفسها التي تُتيح الفرص ستُعمّق الإقصاء."

الإجماع الناشئ: التكامل لا الاستبدال

يظهر فهمٌ أكثر دقةً، ينظر إلى الخدمات لا كبديلٍ عن التصنيع، بل كمكملٍ له. فالخدمات قادرةٌ على تعزيز التصنيع، وتوسيع التجارة، وتحسين القدرة التنافسية، ولكن فقط عند دمجها ضمن هياكل إنتاجية أوسع. ويتماشى هذا المنظور مع الإدراك المتزايد بأن تنمية القرن الحادي والعشرين تتطلب تجاوز الثنائيات القطاعية نحو مناهج أكثر شمولية.

وتُجسّد عدة دول هذه الإمكانية. ففي بنغلاديش، دعمت الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية والمهارات ظهور الخدمات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب صناعة الملابس الراسخة في البلاد. وفي السنغال، ساعدت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول المشاريع الصغيرة غير الرسمية على تبسيط المعاملات والوصول إلى أسواق أوسع، مع أن هذه الأمثلة لا تزال مؤشراتٍ وليست تحولاً جذرياً على نطاق واسع.

5-التنوع الإقليمي ومسارات التنمية

أفريقيا: الصمود في وجه الهشاشة

أظهرت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مرونة اقتصادية ملحوظة على الرغم من حالة عدم اليقين في السياسات العالمية ومحدودية الحيز المالي. تسارع نمو المنطقة من 3.5% في عام 2024 إلى ما يُقدّر بنحو 3.8% في عام 2025، مع توقعات بتسارع إضافي ليصل إلى 4.4% خلال الفترة 2026-2027 مع انخفاض التضخم واستقرار العملات. ومع ذلك، يُخفي هذا الإجمالي تبايناً كبيرًا: فالدول الغنية بالموارد وتلك التي تعاني من الهشاشة والصراعات والعنف تنمو بوتيرة أبطأ بكثير من بقية دول المنطقة.

يظل التحدي الأساسي في جميع أنحاء أفريقيا هو جودة فرص العمل وليس كميتها. يجد معظم الداخلين الجدد إلى سوق العمل وظائف في قطاعات منخفضة الإنتاجية أو في القطاع غير الرسمي، مما يحد من فرص النمو السريع للدخل والحد من الفقر والارتقاء الاجتماعي. لا تمثل الوظائف المدفوعة الأجر سوى 24% من إجمالي الوظائف في جميع أنحاء المنطقة، وهي نسبة أقل بكثير عند استبعاد منطقة الجنوب الأفريقي. يتطلب معالجة هذا الأمر ما يسميه البنك الدولي "نموذج نمو جديد" يتمحور حول الشركات الكبيرة والمتوسطة التي تُحفز الإنتاجية وتُوفر فرص العمل الرسمية.

آسيا: تباطؤ النمو والتحديات الهيكلية

لا تزال منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ تتفوق على معظم مناطق العالم، على الرغم من تباطؤ النمو من 5.0% في عام 2024 إلى 4.0% متوقعة في عام 2025. إلا أن نموذج التنمية الناجح في المنطقة يواجه ضغوطًا جديدة. فقد تركزت مكاسب التوظيف الأخيرة في قطاعات الخدمات منخفضة الإنتاجية وغير الرسمية في كثير من الأحيان، مما يُتيح فرصًا محدودة للارتقاء الاجتماعي. ويُعاني الشباب من صعوبة إيجاد عمل مناسب، ولا تزال مشاركة المرأة في سوق العمل منخفضة، كما أن نسبة السكان الأكثر ضعفًا اقتصاديًا تتجاوز الآن نسبة الطبقة المتوسطة في معظم البلدان.

وتحافظ منطقة جنوب آسيا على مكانتها كأسرع مناطق العالم نموًا بنسبة 6.6% في عام 2025، على الرغم من أن هذا يُمثل تباطؤًا عن التوقعات السابقة، ومن المتوقع أن يتباطأ أكثر إلى 5.8% في عام 2026. أدت الصدمات المتعددة التي شهدها العقد الماضي إلى محدودية الاحتياطيات المالية للاقتصادات الإقليمية، مما حدّ من قدرتها على الاستجابة للأزمات المستقبلية. وقد يُحدث انفتاح التجارة وتبني التكنولوجيا تحولاً جذرياً إذا ما اقترن بأطر سياسات مناسبة.

أمريكا اللاتينية: فخ النمو البطيء

تواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحديات حادة للغاية. فالنمو المتوقع بنسبة 2.1% في عام 2025 و2.4% في عام 2026 يجعلها المنطقة الأبطأ نمواً في العالم. ويُعيق انخفاض الاستثمار وارتفاع الديون وتغير البيئة الخارجية آفاق التنمية. ولا تزال العجوزات المالية قائمة، حيث بلغت نسبة الدين الإقليمي إلى الناتج المحلي الإجمالي 63.3% في عام 2024، ارتفاعاً من 59.4% في عام 2019.

وتعكس معوقات النمو في المنطقة عوامل خارجية وداخلية على حد سواء. فقد حدّ من الدعم الخارجي التباطؤ الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار السلع الأساسية وتزايد حالة عدم اليقين. أما على الصعيد المحلي، فيُعيق ضعف ديناميكية القطاع الخاص وعدم كفاية المنافسة نمو الإنتاجية. لذا، يُعدّ تمكين رواد الأعمال والشركات الخاصة أمرًا بالغ الأهمية، فهم يمثلون الركائز الأساسية للنمو السريع وتوفير فرص العمل التي تحتاجها المنطقة.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الصراع ومعوقات القطاع الخاص

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموًا متواضعًا بنسبة 1.9% في عام 2024، متأثرةً بالصراعات والهشاشة والنزوح السكاني في العديد من البلدان. وحتى في المناطق التي تخلو من الصراعات، لا تزال المنطقة بعيدةً كل البعد عن تحقيق مستويات المعيشة المثلى، ويعود ذلك في معظمه إلى انخفاض الإنتاجية.

ويُعدّ ضعف ديناميكية القطاع الخاص أحد أهم المعوقات. فعلى الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه الشركات في خلق فرص العمل والابتكار واستيعاب الصدمات، إلا أن القطاع الخاص في المنطقة لا يزال يعاني من ركود ملحوظ. ويتطلب تحسين هذا الوضع من الحكومات إعادة النظر في تفاعلها مع الأسواق،

وتعزيز المنافسة، وتحسين بيئة الأعمال، وتوسيع نطاق البيانات المتاحة. كما أن تحسين ممارسات الإدارة والاستفادة الأمثل من المواهب غير المستغلة – لا سيما النساء، اللواتي لا تزال مشاركتهن في سوق العمل من بين الأدنى عالميًا – من شأنه أن يُحسّن الأداء بشكل كبير.

6-التحديات الهيكلية المستمرة التي تواجه الاقتصادات النامية

مواطن الضعف في الديون

لعلّ أبرز التحديات المُلحة التي تواجه الاقتصادات النامية على المدى القريب هو تفاقم الدين العام. فبين عامي 2010 و2023، ارتفعت أعباء ديون الدول النامية بنسبة 70%، مما جعل العديد منها عرضةً لإجراءات التقشف التي قد تُقوّض التقدم نحو التنمية الشاملة. ويبلغ الدين العام في الاقتصادات الناشئة والنامية حاليًا أعلى مستوياته منذ أكثر من نصف قرن.

ويعكس تراكم الديون هذا عوامل متعددة: صدمات متداخلة، بما في ذلك جائحة كورونا وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وتزايد احتياجات تمويل التنمية، وارتفاع تكاليف خدمة الدين. ويُعاني ما يقرب من نصف أقل البلدان نموًا حاليًا من أزمة ديون أو معرضة لخطر كبير منها. وكما يؤكد السيد أيهان كوس من البنك الدولي، "أصبحت استعادة المصداقية المالية أولوية ملحة."

ويمكن لقواعد مالية مُصممة جيدًا أن تُسهم في إدارة الديون. تُطبّق أكثر من نصف الاقتصادات النامية حاليًا قاعدة مالية واحدة على الأقل، وعادةً ما تشهد تلك التي تتبنى هذه القواعد تحسنًا في ميزانيتها بنسبة 1.4 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بعد خمس سنوات. مع ذلك، لا تكفي القواعد وحدها، إذ إن المصداقية والتنفيذ والالتزام السياسي هي التي تحدد في نهاية المطاف ما إذا كانت القواعد المالية تُحقق الاستقرار والنمو.

تحدي التوظيف

تُشكّل الاتجاهات الديموغرافية فرصًا وتحديات في آنٍ واحد. فخلال العقد القادم، سيبلغ 1.2 مليار شاب في الاقتصادات النامية سن العمل. ويتطلب تسخير هذه الإمكانات جهودًا سياسية شاملة ترتكز على ثلاثة محاور: تعزيز رأس المال المادي والرقمي والبشري لرفع الإنتاجية وفرص العمل؛ وتحسين بيئات الأعمال لتمكين الشركات من التوسع؛ وتعبئة رأس المال الخاص على نطاق واسع لدعم الاستثمار.

إن طبيعة العمل لا تقل أهمية عن كميته. ففي مختلف المناطق النامية، تركز خلق فرص العمل في أنشطة منخفضة الإنتاجية وغير رسمية ذات إمكانات دخل محدودة. ففي أوروبا وآسيا الوسطى، على سبيل المثال، كانت معظم الوظائف التي تم استحداثها خلال السنوات الخمس عشرة الماضية وظائف منخفضة المهارة ذات آفاق دخل محدودة. يُعدّ تحويل التوظيف نحو أعمال رسمية أكثر إنتاجية أمرًا ضروريًا لدعم نمو الدخل والحدّ من الفقر.

التغير المناخي والضغوط البيئية

يفرض التغير المناخي تكاليف متزايدة على الاقتصادات النامية، التي تُعدّ في الوقت نفسه الأكثر عرضةً لآثاره والأقل مسؤوليةً عن الانبعاثات التاريخية. وتُقيّد الكوارث الطبيعية، والاضطرابات الزراعية، وتكاليف التكيف، جميعها آفاق التنمية. كما يؤثر التحول الأخضر الضروري على صادرات الدول النامية، مما يُقلّل الطلب العالمي على السلع كثيفة الكربون ويجعل تبنّي التقنيات الجديدة أمرًا حتميًا.

مع ذلك، يُتيح التحول في قطاع الطاقة فرصًا أيضًا. فالطلب المتزايد على المعادن الحيوية اللازمة للسيارات الكهربائية والطاقة المتجددة والاقتصاد الرقمي – وهي معادن تتركز في أفريقيا وأمريكا اللاتينية – يُمكن أن يُولّد مسارات تنموية جديدة إذا ما اقترنت بسياسات مناسبة. وبالمثل، تُتيح التقنيات الخضراء إمكانيات لتجاوز مسارات التنمية كثيفة الكربون.

الفجوات الرقمية والاضطراب التكنولوجي

يُمثّل التحول الرقمي سلاحًا ذا حدين بالنسبة للاقتصادات النامية. فالذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية تُتيح فرصًا لتعزيز الإنتاجية وخلق فرص عمل. مع ذلك، تُهدد هذه التحديات بتهميش الدول العاجزة عن تطوير النظم الرقمية والمهارات والبنية التحتية اللازمة.

ولا تزال الفجوات الرقمية متجذرة بين الدول وداخلها. ففي أقل البلدان نمواً، تقل احتمالية استخدام النساء للإنترنت عبر الهاتف المحمول بنسبة 42% مقارنةً بالرجال، بينما تقل احتمالية وصول سكان الريف إلى الإنترنت بنسبة 50% مقارنةً بسكان المدن. وتُعيق ضعف النظم الرقمية، ومحدودية القدرة على الابتكار، ونقص المهارات، الارتقاء بالخدمات ذات القيمة المضافة العالية. وتواجه العديد من الدول عدم توافق بين مهارات القوى العاملة ومتطلبات الخدمات الرقمية، مثل تحليل البيانات والبرمجة والأمن السيبراني.

7–الفرص الناشئة أمام الاقتصادات النامية

فرص التجارة بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي

على الرغم من التحديات، تبرز فرصٌ هامة. فقد تضاعف حجم التجارة بين بلدان الجنوب – أي التجارة بين الدول النامية – أكثر من مرتين بين عامي 2007 و2023، من 2.3 تريليون دولار إلى 5.6 تريليون دولار. يتيح هذا التوسع للدول النامية فرصًا لتقليل اعتمادها على الشركاء التجاريين التقليديين وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

يمكن لاتفاقيات التجارة الإقليمية وأطر التكامل أن تُعزز هذه الفوائد. وتوفر مبادرات مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومجموعة آسيان الاقتصادية منصاتٍ لتوسيع التجارة، وخفض التكاليف، وتعزيز

التعاون الإقليمي. بالنسبة للاقتصادات الصغيرة، يُساعد التكامل الإقليمي على تجاوز قيود الأسواق المحلية المحدودة، شريطة أن تحتفظ الدول بمرونة كافية في سياساتها.

فرص التحول الرقمي

تُتيح التقنيات الرقمية للدول النامية فرصًا لتجاوز مراحل التنمية التقليدية. ويمكن للذكاء الاصطناعي، ومنصات الهواتف المحمولة، والحوسبة السحابية أن تُوسع نطاق الخدمات لتشمل فئات سكانية كانت محرومة من الخدمات سابقًا، وأن تُعزز الإنتاجية، وأن تُخلق فئات جديدة من فرص العمل. تُجسّد أمثلة من دول مختلفة الإمكانات الكامنة: فقد ساهم برنامج السفراء الرقميين في رواندا في تعزيز المعرفة الرقمية، بينما يدعم مركز mHub في ملاوي الشركات التي تقودها النساء.

مع ذلك، يتطلب تحقيق هذه الفوائد دعمًا سياسيًا فعّالًا. فالاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة الموثوقة، ورأس المال البشري، شروط أساسية للمشاركة في الخدمات الرقمية سريعة النمو. وبدون هذه الاستثمارات، يُهدد التوسع الرقمي بتوسيع الفجوات بدلًا من تضييقها.

فرص التحول الأخضر

يُتيح التحول العالمي نحو اقتصادات منخفضة الكربون فرصًا تنموية جديدة. ويتركز الطلب على المعادن الحيوية اللازمة للطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية في المناطق النامية، مما قد يُولّد عائدات تصديرية وحيزًا ماليًا. كما قد تُمكّن التقنيات الخضراء الدول النامية من تجاوز مراحل التنمية كثيفة الكربون، والسعي نحو مسارات أكثر استدامة.

يتطلب تحقيق هذه الفرص أطرًا سياسية استراتيجية. ويتعين على الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية اتباع استراتيجيات تنويع لتجنب تكرار أنماط الاستخراج المعزولة ذات الآثار التنموية المحدودة. ويمكن للسياسات الضريبية، ومتطلبات المحتوى المحلي، والروابط مع الشركات المحلية أن تُساعد في ضمان إسهام استخراج الموارد في التنمية الشاملة.

8-سبل تعزيز الاقتصادات النامية ومواجهة التحديات الاقتصادية

السياسات المحلية (الوطنية)

يتطلب التعامل مع الوضع الراهن إعادة النظر في أولويات التنمية الأساسية. ولا يزال الاستثمار في البنية التحتية –المادية والرقمية والبشرية –ضروريًا لرفع الإنتاجية وتعزيز فرص العمل. ويجب أن يتوافق التعليم والتدريب المهني مع متطلبات سوق العمل المتغيرة، بينما يمكن لمراكز الابتكار وحاضنات الأعمال أن ترعى المشاريع الجديدة.

يُمكّن تحسين بيئة الأعمال من خلال مصداقية السياسات واليقين التنظيمي الشركات من التوسع والتنظيم. ويمكن للبرامج الموجهة للنساء والمجتمعات الريفية أن تضمن نموًا شاملًا. وبالنسبة للدول التي تتبنى استراتيجيات قائمة على الخدمات، يجب أن تدعم سياسات التجارة والاستثمار النشطة مصدري الخدمات، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة التي غالبًا ما تفتقر إلى الضمانات المادية اللازمة للتمويل التقليدي.

يتطلب تحقيق الاستدامة المالية الاهتمام بكل من الإيرادات والنفقات. ويمكن أن يُسهم تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية في تقوية الأوضاع المالية وزيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات. ويمكن للقواعد المالية المصممة جيدًا أن تساعد الحكومات على استقرار الديون وإعادة بناء احتياطيات السياسات، ولكن فعاليتها تعتمد على قوة المؤسسات والالتزام السياسي.

التعاون الدولي

لا يمكن مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصادات النامية من خلال الإجراءات المحلية وحدها. فالتعاون الدولي ضروري على مستويات متعددة.

أولاً، يتطلب معالجة تجزئة التجارة الحفاظ على النظام التجاري متعدد الأطراف وتعزيزه. ويمكن للحد من حالة عدم اليقين والحفاظ على الوصول إلى الأسواق أن يؤدي إلى مواجهة الحمائية، ودعم تحرير التجارة، وتنسيق السياسات التجارية. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً، فإن تمديد إعفاءات منظمة التجارة العالمية من متطلبات الخدمات لما بعد عام 2030، ومواءمة التفضيلات مع القدرات الإنتاجية، من شأنه أن يساعد في تحويل تجارة الخدمات إلى أداة تنموية حقيقية.

ثانياً، يتطلب حل مشكلات الديون إجراءات منسقة. ويمكن لمساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها في إدارة الديون، وتوفير تخفيف عبء الديون للبلدان منخفضة الدخل، وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل الميسر، أن يحرر موارد للاستثمار والتنمية.

ثالثاً، يتطلب العمل المناخي دعماً مالياً وفنياً لجهود التكيف والتخفيف في البلدان النامية. ويشمل ذلك الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتعبئة التمويل المناخي، وضمان ألا تؤثر سياسات التحول الأخضر سلباً على صادرات البلدان النامية.

رابعًا، يتطلب دعم التنمية المستدامة على نطاق أوسع تعزيز المساعدات الإنمائية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. وكما يؤكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن العمل متعدد الأطراف والتحول نحو التمويل العالمي الموجه نحو التنمية أمران أساسيان لمساعدة الدول على تجاوز مخاطر وفرص عصر النمو الجديد.